واعتبر مجلس التعليم العالي في الضفة الغربية المحتلة، في مناشدته الهيئات والمؤسسات الدولية ولجان حقوق الإنسان، أن إغلاق الجامعة يعني استمرار سياسة التجهيل الصهيونية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وحرمان أكثر من ألفين وخمسمائة طالب فلسطيني من استكمال دراستهم (**وفا**، ١٩٨٢/٢/٢١) وأعلنت جامعة بيت لحم الإضراب المفتوح، بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٨، تضامناً مع جامعة بيرزيت، واحتجاجاً على الزيارة الاستفزازية، التي يزمع القيام بها للجامعة، سيمون جبلي، ضابط شؤون الجامعات في «الإدارة المدنية» (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٢/٢/١٩). وبتاريخ ٨٢/٣/٥، نظمت الهيئة التدريسية في جامعة بيت لحم مهرجاناً تضامنياً مع الطلاب والهيئة التدريسية في جامعة بيرزيت، واشتركت في المهرجان وفودٌ تمثل القوى التقدمية اليهودية، للتعبير عن تضامنها مع نضال جامعة بيرزيت. وأكد الأب توماس، أحد إداريي جامعة بيت لحم، «أن هذا اللقاء هو واحد من أبرز اللقاءات المميزة في إطار النضال ضد الاحتلال الصهيوني وسياسته».

وتفادياً لأية تطورات ممكنة، أقدمت أجهزة القمع الصهيونية على مداهمة الحرم الجامعي، واعتقلت أحد عشر شخصاً من القوى التقدمية، للحيلولة دون تطوير هذا اللقاء (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/٦).

من جهة أخرى، استمرت حمى التحريض الصهيونية ضد جامعة بيرزيت، في مواجهة حملة التأييد المتزايدة التي تحظى بها الجامعة في الأوساط التقدمية اليهودية. فقد نشرت صحيفة معاريف الاسرائيلية، مقالاً حرضت فيه ضد جامعة بيرزيت، ودعت إلى فرض رقابة أمنية صارمة على حسابات الجامعة المالية، خاصة باب الواردات المالية للجامعة، وأشارت الصحيفة الإسرائيلية إلى نية «الإدارة المدنية» في الضفة الغربية المحتلة، التدقيق فيما إذا كانت جامعة بيرزيت تتلقى أموالاً من منظمة التحرير الفلسطينية. وأكدت الصحيفة أن رفض جامعة بيرزيت استقبال المسؤول الاسرائيلي ينبع من رفضها الأساسي للتعاون مع الحكم العسكري، وخوفها من أن يؤدي ذلك إلى الكشف عن أشياء لا ترغب الجامعة في كشفها» (**معاريف**، ١٩٨٢/٢/٢١).

ردود الفعل العربية والدولية

شدد الدكتور حنّا ناصر، الرئيس السابق للجامعة وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حالياً، في مؤتمره الصحافي، الذي عقده بتاريخ ١٩٨٢/٣/١ في عمان، شدّد على أن جامعة بيرزيت، كغيرها من المؤسسات التعليمية في الأراضي المحتلة، مؤسسة أكاديمية تعي دورها التربوي كما تعي دورها الوطني؛ وبالتالي، فإن الجامعة معنية بأداء واجباتها الأكاديمية، بكل أمانة وإخلاص، فلا يمكنها أن تقف موقف المتفرج أمام الممارسات اللاإنسانية التي يتعرض لها طلبتنا وأبناء شعبنا داخل الأرض المحتلة. وشرح الدكتور ناصر، أبعاد قرار إغلاق الجامعة، الذي حاولت سلطات الاحتلال ربطه بادعاءات دينية روجتها من أجل عرقلة الجهود العالمية التي تبذل لفتح الجامعة. نفى د. ناصر، أن يكون الطلبة قد أحرقوا القبعة الدينية لضابط التربية. وأضاف أنه من الضروري أن يدرك العالم أن الشعب العربي عامة، والفلسطيني خاصة، يفرّق بوضوح بين الصهيونية، كنظام فاشي، وبين اليهودية، كديانة سماوية؛ وان صراعنا مع الاحتلال هو صراع سياسي ووطني وليس له أية مدلولات دينية (**وفا**، ١٩٨٢/٣/٢).

وتقدم ممثل منظمة التحرير الفلسطينية لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف داوود بركات، برسالة إلى رئيس المؤتمر الثامن والثلاثين للجنة حقوق الإنسان، موضحاً فيها «أن السلطات الاسرائيلية أغلقت الجامعة، في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، لمدة شهرين، وبعد فتح أبوابها، بستة أسابيع، عادت فأمرت، في الخامس عشر من شباط (فبراير) من العام نفسه، بإغلاقها لمدة شهرين آخرين. الأمر الذي يعني إغلاق الجامعة لمدة أربعة أشهر خلال هذا العام الدراسي... واعتبر بركات أن هذا العمل يشكل انتهاكاً فظيعاً لحقوق الإنسان المعترف بها عالمياً، كما أنه يشكل انتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، التي تطالب باحترام حقوق الشعب الفلسطيني في التعليم، وبحرية المعاهد التعليمية والثقافية. (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٢/٢/٢٠). وبتاريخ ١٩٨٢/٣/٢، ندد اتحاد الجامعات